لا يقول فالضرورة قائمة في قائم زيد قلت لضرورة تجوز
زيد قائم بخلاف زيد قائم فتامل قوله الا الاسم المجرد اي
قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة تخرج عنه نحو بعض الفعل
الماضي ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما دخل
فيه الجزء الجملة لانها في تاويل الاسم فزيد يضرب في قوة
زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا
للجزء الجملة لان ليست باسم قلت المراد هو الاعم وعند
محققي النحاة الجملة على صراحتها جزء من غير تاويل بمفرد
فبنا اظلام الشارح عليه نعم يتجه ان المصنف ممن ذهب
الى تاويل الجملة الواقعة خبرا صرح به في ايضاح المفصل وبنا
قوله فيما سبق ولا تاتي الكلام الا في اسمين او في فعل واسم
عليه وقيل الاول تقدير المرفوع لانه ذاكر اقسام المرفوع
فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى
المذكور ولا يتجه عليه حالا تجه على تقدير الاسم من التردد المذكور
ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر المعرف
فيرفع فتعريفه به دور على ما عرفت في تعريف المعرب
عند المتقدمين فلا تغفل قوله الى ما يوقع الاسناد به يشعر
كلامه بان التركيب من قبيل الاسناد المشتق الذي لم يسم
فاعله الى مصدره على طريقة لقد حصيل بين العبير والنزوان

وليس كذلك

وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية
اما الاسم المسند بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا
انه يتجه ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني
فيقول للفظ مسند او مسند اليه كما سبق في تعريف المبتدا
فلا حاجة الى ذكر الباء السببية قوله او تجعل الباء بمعنى الى و
الضمير المجرور راجعا الى المبتدا الاقرب ان يراد المسند الى
المجرد او تجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة
اي المجرد المسند الملابس بالمجرد والفعل ملابس بالمعمول
للفاعل اللفظي ابدا لا بالمجرد وكتب في الحاشية ولان النكتة في
تعبير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف
المبتدا وح يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه انتهى
ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى
الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدا اعم
المسند وفي تعريف الخبر متعلق بالمسند وفاعله المستتر فيه
فالنكتة ليس بذاك قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثالث
ضميره راجع الى المسند فيه لكنه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدا
لانها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى المبتدا واجيب بانها
لم تسند الى فاعلها لان الاسناد هو النسبة التامة والنسبة
التامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدا او فيه ان جعل الاسناد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)